موقف ابن عادل الحنبلي من المسائل الخلافية في كتابه :

اللباب في علوم الكتاب

د/ لافي بن محمد العنزي

المقدمة

الحمد لله رب السماء والأرض، المانح المعطي، المتفضل على عباده، إلى منتهاه ينتهي الغيب وعلم الساعة، سبحانه وتعالى عما يصفون، والصلاة والسلام على سيد الناس أجمعين، وقائد الغر المحجلين، النبي الخاتم محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما هبت النسائم، وما ناحت على الأيك الحمائم.

وبعد: فهذا بحث "موقف ابن عادل الحنبلي من المسائل الخلافية في كتابه: اللباب في علوم الكتاب"، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكتب فيه الخير والنفع والبركة.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول موضوعاً فكرياً نحوياً، إذ إن الخلافات النحوية لم تكن محض اختلاف في الآراء فحسب، بل كانت ناجمة عن تفكير علمي لغوي نحوي عظيم، ومذاهب لغوية قويمة، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث في مثل هذه المسائل، خصوصاً وأنها ارتبطت بكتاب تفسيري كبير، ألا وهو كتاب "اللباب في علوم الكتاب"، إذ إن هذا التفسير قد وضعه عالم فذ، وُصف في كتب الطبقات والتراجم بأنه عارف باللغة، لذا فإن إيراده لتلك المسائل لا بد وأن يحوي شيئاً من مواقفه تجاه بعض تلك المسائل.

ومن هنا فقد هدف هذا البحث إلى بيان موقف ابن عادل الحنبلي من بعض المسائل الخلافية في تفسيره، وتوضيح بعض الجوانب النحوية في هذا التفسير الكبير.

ولقد انتهج الباحث في هذا البحث خطى المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يسعى إلى الوصول إلى أساس الظاهرة اللغوية، ثم يحاول بيان جميع ما يتعلق بتلك الظاهرة اللغوية من نواحٍ تركيبية، ليصل في النهاية إلى الملامح التقعيدية العامة للغة.

ولقد حاول الباحث أن يناقش ما استطاع من المسائل النحوية الخلافية الواردة في هذا الكتاب، إذ هي كثيرة جداً، بحيث إنها تصلح أن تكون موضوعاً لرسالة ماجستير أو دكتوراه، غير أن الباحث هاهنا اكتفى بعرض بعض تلك المسائل في كل باب من أبواب النحو، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: توطئة:

ولقد ضمن الباحث هذه التوطئة حديثاً مختصراً عن طبيعة هذا البحث، ثم تحدث عن ابن عادل الحنبلي من حيث اسمه ونسبه، ومولده، ووفاته، ومؤلفاته، وعلمه، وغير ذلك من الأمور المتعلقة به.

ثانياً: ما جاء ضمن باب الإعراب والبناء والتعريف والتنكير وغيرها من أساسيات العملية التركيبية الإسنادية في النحو العربي، وهذه المسائل كانت متعلقة بتلك النواحي.

ثالثاً: ما جاء ضمن باب المرفوعات، كالابتداء، والخبر، والفاعل، ونواسخ الابتداء.

رابعاً: ما جاء في باب المنصوبات، مثل المفعول، والحال، والتنازع، ونصب الفعل المضارع.

خامساً: ما جاء في باب المجرورات، مثل الإضافة، وحروف الجر.

سادساً: ما جاء في باب التوابع، وهي العطف، والصفة، والبدل، والتوكيد.

سابعاً: خاتمة تضمنت النتائج التي توصل إليها الباحث، وقائمة بأهم المراجع التي عاد إليها.

وأخيراً فإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن يكتب في هذا البحث الخير والنفع والبركة، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

توطئة:

يتناول هذا البحث الحديث عن موقف ابن عادل الحنبلي المفسر الكبير من بعض القضايا النحوية الخلافية بين العلماء، ويبين هذا البحث طبيعة موقف ابن عادل من حيث موافقته لبعض الآراء، ومعارضته لبعضها الآخر، والسكوت عن بعضها، وذلك وفق ترتيب المستويات النحوية في اللغة العربية، فيبدأ الحديث عن نواحي البناء والإعراب، والتعريف والتنكير، والعمل وبعض النواحي النحوية الأخرى، وفيما يلي سنقدم ضمن هذه التوطئة تعريفاً موخراً بابن عادل الحنبلي.

هو عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقيّ، أبو حفص، سراج الدين، أحد كبار المفسرين ويلقب بالحنبلي والنعوماني، له مصنف في التفسير يسمى: "اللباب في علوم الكتاب"، وهو كتاب كبير في التفسير، يقع في حوالي عشرين جزءاً، وهو أحد أعلام القرن التاسع الهجري، كتب في كتابه "اللباب في علوم الكتاب"، أنه فرغ من كتابته في الخامس عشر من شهر رمضان المبارك من العام ٨٨٠هـ، ويذكر صاحب الأعلام أنه لم يقع له على ترجمة[١].

ويظهر لنا من خلال ما رأينا من نصوص المصادر التي عاد إليها الباحث أن ابن عادل الحنبلي قد توفي بعد سنة (٨٨٠هـ)، وذلك لأنه قد أورد ضمن النسخة المخطوطة أنه أنهى هذا التفسير في رمضان سنة ٨٨٠هـ، ولم يرد أنه قد مات في تلك السنة، بل إن الوارد فقط يتمثل في أنه أنهى هذا الكتاب في هذه السنة.

أما فيما يتعلق بالعصر الذي عاش فيه ابن عادل الحنبلي فإن أول ما يلحظ على هذا العصر وهو القرن التاسع الهجري أنه جاء تالياً لقرن زاخر بالمؤلفات التفسيرية الكبيرة، من مثل كتاب: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي، وكتاب: التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، وكتاب: لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن،فكتب التفسير هذه كلها شكلت مظهراً علمياً تفسيرياً بارزاً لهذين القرنين الهجريين، الأمر الذي لا بد أن كان له أثره الكبير في سقل شخصية ابن عادل الحنبلي التفسيرية، مما دفعه إلى تقديم هذا التفسير الكبير.

وعموماً فإن ابن عادل الحنبلي قد عاش في نهايات العصر المملوكي في الدولة الإسلامية، أو ما يسمى بعصر الدول المتتابعة، وهذا العصر وُصف في كثير من الأحيان بأنه عصر تخلف، وتراجع في الفنون الإسلامية، وعصر اجترت فيه العلوم اجتراراً، وكانت دولة الإسلام إبانه في حالة انحطاط، في حين أن جميع هذه الصفات التي أُطلقت على هذا العصر ما هي إلا صفات جائرة، إذ إن هذا العصر مثل عصر الازدهار العلمي.

---

(١) الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي ت: ١٣٩٦هـ، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م، ٥٨/٥.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه لا تذكر الموسوعات العلمية إلا ويذكر معها العصر المملوكي، ذلك العصر الذي أطلق عليه عصر الموسوعات العلمية، وهو حكم صحيح إلى حد كبير.

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن عصر المماليك ـ وهو عصر ابن عادل الحنبلي ـ قد تميز بامؤلفاته الضخمة التي تمثل موسوعات علمية في شتى العلوم، ومن هنا فلا نستغرب أن يأتي تفسير ابن عادل الحنبلي بهذا الحجم الكبير، إذ إن السمة التي برزت في هذا العصر تحكمت بطبيعة التأليف، وأوجدت المؤلفات الضخمة، ومن هنا جاء تفسير ابن عادل الحنبلي وفق هذا النسق العام للتأليف في هذا العصر، والله أعلم.

المبحث الأول: ما جاء في الإعراب والبناء والتعريف والتنكير، وغيرها:

يتناول هذا المبحث الحديث عن بعض المسائل النحوية الخلافية التي أوردها ابن عادل الحنبلي في تفسيره "اللباب في علوم الكتاب"، والتي تناولت بعض المسائل الخلافية الداخلة ضمن إطار ممهدات الأبواب والمستويات النحوية المختلفة، وذلك مثل الحديث عن الإعراب والبناء، والضمائر، والتعريف والتنكير، وعمل المصادر والمشتقات، وغيرها من النواحي التمهيدية التي درج النحاة العرب قديماً وحديثاً على إيرادها في أوليات الحديث عن الأبواب النحوية المختلفة، وذلك كما يلي: في قوله سبحانه وتعالى: "وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ"(١).

يقول ابن عادل الحنبلي مفسراً هذه الآية القرآنية الكريمة: " وقال الزمخشري: يجوز أن تكون عوضاً من الضَّمير كقوله: "واشتعل الرأس شَيْباً(٢)"، أي:» أَنْهَارُها «يعني أنَّ الأصل: واشتعل رأسي، فَعَوَّضَ» أل «عن ياء المتكلم، وهذا ليس مذهب البَصَريين، بل قال به بعضُ الكوفيِّين؛ وهو مردود بأنَّهُ لو كانت» أَلْ «عوضاً من الضمير، لَمَا جُمِعَ بينهما، وقد جُمِعَ بينهما؛ قال النَّابغةُ: [الطويل]

ب – رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ بجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرِّدِ

فقال: الجيب منها"(٣).

لقد أورد ابن عادل الحنبلي مسألة خلافية بين النحاة البصريين والكوفيين، وهي على لسان الزمخشري، فالحديث عن قوله: "تجري من تحتها الأنهار"، إذ يرى الزمخشري أن "الأنهار" بمعنى "أنهارها"، غير أن الألف واللام فيها جاءتا عوضاً عن التنوين، ثم أورد نظيراً آخر من كتاب الله تعالى

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٥.

(٢) سورة مريم، آية: ٤.

(٣)اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي ت: ٧٧٥هـ، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ٤٥٢/١.

وهي قوله سبحانه: واشتعل الرأس شيباً"، على اعتبار أن المعنى: اشتعل رأسي شيباً، فجاءت الألف واللام عوضاً عن ضمير ياء المتكلم فيها.

ولقد أوضح أبو حيان الأندلسي أن الكوفيين يرون أن الألف واللام قد تأتيان عوضاً عن التنوين، غير أن هذا المذهب قال به الكوفيون دون البصريين، ومن هنا فهو لا يراه مذهباً مستصاغاً[1].

ويبين السمين الحلبي موقفه من هذه القضية، موضحاً أن المذهب القائل بتعويض الضمير بالألف واللام هو مذهب الكوفيين، أما البصريون فلا يرون ذلك، وهم يحتجون لهذا الرفض بقول النابغة السابق، والذي جمع فيه بين الألف واللام والضمير، فيكون الأمر على ذلك منتفياً[2].

ويبين المرادي أن الألف واللام قد تأتي عوضاً من الضمير في اللغة، وهذا المذهب مذهب الكوفيين، غير أن البصريين عارضوهم في ذلك، واحتجوا بالبيت سابق الذكر، في حين أن ابن مالك من البصريين قد قال بقول الكوفيين[3].

ومن هنا فإنه يمكننا أن نقول بأن ابن عادل الحنبلي كان إلى جانب البصريين في هذه المسألة الخلافية، ونفى رأي الكوفيين.

وفي موضع آخر يقول الله سبحانه وتعالى: " وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ"[4].

يقول ابن عادل الحنبلي: "وقرأ عبد الله: لَيُبَينونَه – من غير توكيد – قال ابنُ عطيَّة: وقد لا تلزم هذه النونُ لامَ التوكيد قاله سيبويه.

والمعروفُ – من مذهب البصريين – لزومهما معاً، والكوفيون يجيزون تعاقُبَهما في سعةَ الكلامَ.

وأنشدوا:

وَعَيْشِكِ – يا سَلْمَى – لأوقِنُ أنَّني ... لِمَا شِئْتِ مُسْتَلٍ، وَلَوْ أنَّهُ الْقَتْلُ

وقال الآخرُ:

يَمِيناً لأبْغَضُ كُلَّ امْرِئٍ ... يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ

فأتى باللام وحدها"[5].

إن ابن عادل الحنبلي في هذا الموضع يبين لنا أن مذهب البصريين يقول بأن لام القسم ونون التوكيد تأتيان في الفعل المضارع معاً، في حين أن الكوفيين يرون بأنهما تتعاقبان، فإذا ما اتصل الفعل

---

(1)البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٨٨/٢.

(2)

(3) الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ١٩٨ ـ ١٩٩.

(4) سورة آل عمران، آية: ١٨٧.

(5) اللباب في علوم الكتاب، ١٠٣/٦.

باللام لا يتصل بنون التوكيد، وإذا ما اتصل الفعل بنون التوكيد فلا يتصل باللام، وهذا من قبيل الجواز، أي أنه يجوز اجتماعهما وفق رأي الكوفيين، ولا يجوز انفصالهما وفق رأي البصريين.

لقد أسند ابن عطية القول في كلام ابن عادل السابق إلى سيبويه بأن النون الثقيلة قد لا تلزم الفعل المضارع المبدوء باللام ـ لام القسم ـ يعني ذلك أن سيبويه وهو بصري يرى بأنه يجوز أن يتجرد الفعل المضارع من هذه النون، وهو فحوى كلام الكوفيين، غير أنه لم يفصل فيه كثيراً[1].

أما السمين الحلبي فإنه أورد كلاماً مماثلاً لكلام ابن عادل الحنبلي ـ وهو متقدم عليه ـ الأمر الذي قد يقودنا إلى القول بأن ابن عادل قد نقل كلام السمين الحلبي، وذلك إذ يقول: " وقرأ عبد الله» لَتُبَيِّنُونه «من غير توكيد. قال ابن عطية:» وقد لا تلزم هذه النونُ لامَ التوكيد، قال سيبويه «انتهى. والمعروف من مذهب البصريين لزومُهما معاً، والكوفيون يجيزون تعاقبهما في سَعة الكلام"[2].

يجدر بنا حين ننظر في هذه المسألة الخلافية التي نقلها ابن عادل الحنبلي لنا أن نتبين أن الكلام على رأي الكوفيين يمتاز بما يلي:

أولاً: أن القول بكلام الكوفيين يتعلق بالجواز لا بالوجوب، فهم يجيزون التعاقب بين اللام والنون في مثل هذه الحالة.

ثانياً: أنهم قالوا بالتعاقب في سعة الكلام، أي في المنثور منه، وفي الاختيار، فليس الأمر مقصوراً على الشعر، فما كان جائزاً في سعة الكلام جائز بالضرورة في الشعر.

ومن هنا فالفرق بين رأي الكوفيين والبصريين، يتمثل بأن البصريين يختلفون بأنهم يرون أنهما لا يتعاقبان، بل لا بد من مجيئهما معاً في الفعل، فإذا وُجد الأول، وُجد الثاني بالضرورة.

أما ابن عادل فظاهر كلامه السابق يدلنا على أنه يميل مع رأي الكوفيين، وذلك أنه ذكر رأي البصريين، ثم جاء برأي الكوفيين مؤيداً بشيء من استعمال العرب، وهي مجموعة من الأبيات التي يظهر لنا فيها التعاقب بين اللام والنون في الفعل المضارع، ثم سكت عن الترجيح، فإيراده للأدلة على رأي الكوفيين في مقابل سكوته عن رأي البصريين يدلنا أنه يميل أكثر إلى رأي الكوفيين، والله أعلم.

وفي موضع آخر يقول سبحانه وتعالى: " إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ"[3].

ذكر ابن عادل أن في نصب "إذ" قولاً بأنها منصوبة بـ "النصر"، من قوله: " وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ[1]". غير أنه علق على هذا الوجه بقوله: "وقد ضعَّف أبو حيان الوجه

([1])المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية ت: ٥٤٢هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٥٥١/١.

([2]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٥٢٤/٣، وانظر: فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ت: ١٢٥٠هـ، دار ابن كثير، دمشق ـ سوريا، ودار الكلم الطيب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ٤٦٨/١.

([3]) سورة الأنفال، آية: ١١.

الثَّاني بثلاثة أوجهٍ: أحدها: أنَ فيه إعمال المصدر المقرون ب «أل» قال: وفيه خلاف: ذهب الكوفيُّون إلى أنَّه لا يعمل"[٢].

إن كلام ابن عادل السابق يذكر لنا فيه رأي الكوفيين الذين يرون بأن المصدر إذا اتصل بالألف واللام فإنه لا يعود عاملاً عمل فعله، ولم يذكر لنا ابن عادل كلام البصريين في هذه المسألة، وإن أشار بلفظ صريح إلى الخلاف فيها.

إن ابن عادل الحنبلي وإن لم يذكر لنا رأي البصريين فإنه مضمون كلامه يشير إلى رأيهم، فقوله: إن الكوفيين ذهبوا إلى عدم إعمال المصدر المحلى بالألف واللام، يدلنا على أن البصريين قالوا بأن المصدر إذا اتصل بالألف واللام فإنه يعمل، فرأي البصريين هذا وإن سكت عنه ابن عادل الحنبلي فهو مفهوم بمضمون الكلام.

لقد وصف الزمخشري بأن إعمال المصدر عموماً في اللغة إذا اقترن بالألف واللام نادر، فوصفه بالندرة يدل على أن الزمخشري يرى بأن عدم إعمال المصدر أولى من إعماله[٣]، وهو رأي قريب من رأي الكوفيين السابق.

ولقد تابع هؤلاء السمين الحلبي في نظرته إلى عمل المصدر المقترن بالألف واللام عموماً، وعمله في هذه الآية خاصة، إذ بيّن أن الكوفيين يرون بأن المصدر لا يعمل إذا اقترن بالألف واللام[٤].

ومن ناحية أخرى فإن البصريين يرون بأن المصدر الصريح يعمل عمل فعله إذا كان منوناً، أو اقترن بالألف واللام، وهو خلاف لما يراه الكوفيون[٥].

فالمسألة باختصارها ترتبط بأن الكوفيين يرون بعدم إعمال المصدر إذا اقترن بالألف واللام، وأن البصريين يرون بإعماله مقترناً بالألف واللام، ومنوناً مجرداً عن الألف واللام.

إن ابن عادل الحنبلي حين ذكر هذه المسألة ذكرها ضمن إطار وجه إعرابي للظرف "إذ" المذكور في الآية الحادية عشرة من سورة الأنفال، وأورد أن فيها وجهاً يمثل بأنها انتصبت بعمل المصدر فيها، غير أنه نفى هذا الوجه بأن جعل المصدر مفصولاً عن المعمول، الأمر الذي أضعف عمله، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه بيّن أن الكوفيين يقولون بعدم إعمال المصدر إذا اقترن بالألف واللام،

([١]) سورة الأنفال، آية: ١٠.

([٢]) اللباب في علوم الكتاب، ٤٦٥/٩.

([٣])الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري ت: ٥٣٨هـ، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، ٤٢١/٢.

([٤]) الدر المصون، ٥٧٣/٥.

([٥]) انظر مثلاً: شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة ـ السعودية، الطبعة الأولى، ١٠١٤/٢، وشرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري ت: ٩٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ٤٩١/١.

وبهذا الكلام فإن ابن عادل بيّن الموضع الإعرابي أكثر من بيانه لطبيعة الخلاف الظاهرة بين الكوفيين والبصريين.

وفي موضع آخر يقول سبحانه وتعالى: ""وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى"[١].

يقول ابن عادل الحنبلي: "وجوَّز الزمخشري أن تكون (تِلْكَ) موصولة بمعنى (التي) و (بِيَمِينِكَ) صلتها. ولم يذكر ابنُ عطية غيره. وهذا ليس مذهب البصريين أنهم لم يجعلوا (من أسماء) الإشارة موصولاً (إذَا) بشروط تقدمت. وأما الكوفيون فيجيزون ذلك جميعها، ومنه هذه الآية عندهم أي: وَمَا التي بيمينك وأنشدوا:

نَجَوْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ ... أي والذي تحملين"[٢].

إن موضع الخلاف في الآية القرآنية الكريمة مجيء اسم الإشارة بمعنى الموصول، أي أن تكون "تلك" في الآية الكريمة بمعنى الذي، وهذا مذهب ذهبه الكوفيون في توجههم اللغوي، إذ افترضوا أن هذه الأسماء المبهمة ـ أسماء الإشارة ـ قد تجري مجرى الموصولات إذا ما دل سياق الكلام عليها، واستشهدوا بهذا البيت الشعري المذكور أعلاه[٣].

ولقد أوّل بعض المفسرين مثل هذا الاستعمال اللغوي بأنه من باب أن تكون الإشارة مستعملة باعتبار التكلم، أي باعتبار كون الله سبحانه وتعالى هو المتكلم في الآية القرآنية الكريمة[٤].

إن البيت الذي استدل به ابن عادل الحنبلي على مجيء اسم الإشارة بمعنى الذي ذكره النحاة، غير أن سيبويه لم يثبته في كتابه، في حين أن البصريين اعتبروا مثل هذا الاستعمال اللغوي من قبيل الشذوذ، وأنه لم يأتِ وفق ما اطرد من كلام العرب، في حين أن الكوفيين قد أجازوا مجيء اسم الإشارة بمعنى "الذي"، وجعلوا من هذا البيت دليلاً على مذهبهم[٥].

لقد أورد الأنباري هذه المسألة الخلافية ضمن كتابه الإنصاف، وبين أن حجة الكوفيين فيها اعتمدت على النقل من كلام العرب والقرآن الكريم، وكانت هذه الآية الكريمة من بين تلك الآيات التي احتج بها الكوفيون على صحة مذهبهم، في حين رد الأنباري بأن المقصود بـ "تلك" في الآية الكريمة معنى "هذه" وليس معنى "الذي"، فمن هنا يظهر فساد مذهب الكوفيين، أما البصريون فإنهم قالوا بأن أسماء

---

(١) سورة طه، آية: ١٧.

(٢) اللباب في علوم الكتاب، ٢٠٨/١٣.

(٣)غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني ت: ٥٠٥هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ـ السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت ـ لبنان، ٧١٤/٢.

(٤)التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور ت: ١٣٩٣هـ، الدار التونسية، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ٣/ ٢٧٧.

(٥) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ت: ٥٣٨هـ، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ١٩٠.

الإشارة تدل على أشياء لا تدل عليها الأسماء الموصولة، ويتوجب بقاء كل نوع منها على حاله، والإبقاء على استصحاب الحال فيهما[1].

وعموماً فإن ابن عادل الحنبلي لم يبين موقفه الواضح من هذه المسألة الخلافية، ولم يحدد مع أي الفريقين يقف، فهو قد سكت عن موقفه الحاسم، وأوضح القولين فحسب.

وفي نهاية هذا المبحث يشير الباحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: لقد وقف ابن عادل الحنبلي من مسائل الخلاف المتعلقة بالبناء والإعراب، والتعريف والتنكير، والعمل، والأدوات، موقفاً محايداً، فلا نراه يميل إلى طرف على حساب الطرف الآخر، ولا يؤيد شيئاً تعسفاً، بل هو دائم التحدث عن المسائل الخلافية دون انحياز إلى جانب، بل يرى الأصوب ويتبعه، وهذا ما وجدناه حقاً، فقد وقف في بعض المسائل إلى جانب البصريين، ووقف في أخرى إلى جانب الكوفيين، وامتنع عن الميل إلى أحدهما في بعض المسائل.

ثانياً: لم يكن حديث ابن عادل الحنبلي عن المسائل الخلافية النحوية مفصلاً بالقدر الكبير، وهذا مرده إلى أن هذا الكتاب "اللباب في علوم الكتاب" كتاب تفسيري وليس كتاب نحو، فالمسائل النحوية التي ترد فيه إنما ترد على سبيل الاستئناس لا على سبيل التفصيل والتمحيص، ويكفي المؤلف فيها أن يأتي بالمسألة مختصرة من أجل توضيح الآية القرآنية الكريمة.

ثالثاً: لم يستطرد ابن عادل الحنبلي في إيراد المسائل الخلافية ضمن الآية الواحدة، بل كان يورد المسائل الخلافية في حال وجود ما يدل عليها في الآية الكريمة، ولا يأتي بالمسألة دون أثر لها في الآية الكريمة.

وأخيراً فإن هذا المبحث قد تناول بعض المسائل وليس جميعها، ولم يتناول جميع المسائل بسبب الإطالة والكثرة، وفيما يلي سيتناول الباحث بعضاً من المسائل التي وردت في باب المرفوعات.

المبحث الثاني: ما جاء في باب المرفوعات:

لقد خصص الباحث هذا المبحث للحديث عما جاء في باب المرفوعات من خلافات نحوية بين النحاة، التي أوردها ابن عادل الحنبلي في تفسيره، غير أن هذه الخلافات النحوية الواردة في تفسير ابن عادل الحنبلي تمثل جزءاً يسيراً من تلك التي وردت في المرفوعات، إلا أن الباحث يكتفي بالإشارة إلى أهم وأبرز تلك المواضع التي وردت في تفسير ابن عادل، ولقد جعل الباحث هذا المبحث للحديث عما ورد في أبواب المرفوعات من الابتداء والخبر، والفاعل، ونواسخ الابتداء، مثل: إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجحان والشروع، فجميع هذه المظاهر جعلها الباحث ضمن المرفوعات، وفيما يلي عرض لأهم تلك المواضع.

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ت: ٥٧٧هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ٢/ ٥٨٩ . ٥٩١.

في قوله سبحانه وتعالى: "وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ"(١).

يقول ابن عادل متحدثاً عن قراءة أخرى: "وقرأ الحسنُ والأعرج بكسر الهمزة وفيه المذهبان المشهوران، مذهبُ البصريين إضمارُ القول، ومذهبُ الكوفيين إجراءُ الأذانِ مُجْرَى القول"(٢).

لقد تمثل حديث ابن عادل الحنبلي السابق في المسألة الخلافية بأن جعل الحديث عن القراءة الأخرى التي لم يُضبط عليها المصحف، وهي القراءة بكسر همزة "إن" من الآية، وفي حالة انكسار همزة "إن" فلا بد أن تكون الجملة من الابتداء، لذا فإن مقول القول جملة ابتدائية، ومن هنا وجّه البصريون هذه القراءة على أنها بإضمار القول، ووجهها الكوفيون على أن الأذان في الآية الكريمة بمعنى القول، وبهذا التوجيه تصبح الجملة ابتدائية، ويصير كسر همزة "إن" مؤولاً في القراءة الكريمة.

إن هذه القراءة القرآنية وُجهت بناء على رأيين مختلفين بين الكوفيين والبصريين، وهذان الرأيان وإن لم يختلفاً في فحواهما، فإنهما قد اختلفا في التقدير، فالتقدير عند البصريين يتمثل بإضمار لفظ القول، أي أن هناك عنصراً آخر من خارج النص يُضمر كي يصل النحوي لتوجيه القراءة وفق ما تنطبق عليه القواعد النحوية، غير أن الكوفيين اختلفوا في تأويلهم وتوجيههم لهذه القراءة الكريمة، وذلك الاختلاف متمثل بأن جعلوا لفظ "أذان" بمعنى القول، ومن هنا فإن تأويل القراءة وتوجيهها كان من خلال عناصر داخلة ضمن النص القرآني نفسه، ولم يُحتَج إلى عنصر آخر من خارج المنظومة النصية للقرآن الكريم(٣).

أما صاحب الدر المصون فقد وجدناه يأتي بالنص الذي جاء به ابن عادل نفسه، الأمر الذي لاحظناه من قبل في حديثنا في المبحث السابق، إذ يظهر للباحث أن ابن عادل الحنبلي ينقل عن السمين الحلبي كثيرا، وكلام السمين الحلبي في هذه القراءة هو: " وقرأ الحسن والأعرج بكسر الهمزة، وفيه المذهبان المشهوران: مذهبُ البصريين إضمارُ القول، ومذهبُ الكوفيين إجراءُ الأذانِ مجرى القول"(٤).

ويرى البصريون بإضمار القول في هذه الآية الكريمة، إذ إنهم في واقع أمرهم التقعيدي أوردوا حديثاً مفصلاً عن إضمار القول، وهو من باب سعة اللغة عندهم، كما أولوا عليه عدداً كبيراً من الشواهد النحوية، نحو قول الشاعر:

---

(١) سورة التوبة، آية: ٣.

(٢) اللباب في علوم الكتاب، ١١/١٠.

(٣) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، ٤٤٧/١.

(٤) الدر المصون، ٧/٦.

جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذئب قطُّ

فجعلوا تأويل هذا الاستفهام الواقع في البيت الشعري أنه من باب إضمار القول، أي: مذق مقال فيه: هل رأيت الذئب قط[١].

فمسألة الإضمار عند البصريين معروفة حتى في غير مواضع كسر همزة "إن"، إذ إن إضمار القول عندهم يمثل حجة قوية، وإن لم تكن تلك الحجة مقبولة تماماً عند الكوفيين، غير أنها عند البصريين مقبولة.

أما بالنسبة لموقف ابن عادل الحنبلي من الخلاف في هذه القراءة وتوجيهها فإننا لا نراه يقف إلى جانب دون آخر، بل نجده يقف موقفاً وسطاً، ويجعل من الرأيين جائزين في هذه الآية القرآنية الكريمة، إذ بيّن أن القراءة فيها الوجهان المعروفان عند الكوفيين والبصريين، ثم أوردهما، ولم يرجح أياً منهما على الآخر. في قوله سبحانه وتعالى: "لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ"[٢].

يبين لنا ابن عادل الحنبلي أن قوله سبحانه: "كاد يزيغ" جاءت فيه "كاد" زائدة، وذلك إذ يقول: "ويُخَلِّصُ من هذه الإشكالات اعتقادُ كون» كَادَ «زائدة، ومعناها مراد، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكُون مثل» كَانَ «إذا زيدتْ، يُراد معناها ولا عمل لها، ويؤيِّدُ هذا التأويل قراءةُ ابن مسعودٍ» مِنْ بعْدِ ما زَاغَتْ «بإسقاط» كاد «وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: "لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا[٣]"، مع تأثُّرها بالعامل وعملها فيما بعدها؛ فأحرى أن يُدَّعَى زيادتها، وهي ليست عاملةً ولا معمولة"[٤].

لقد ذكر ابن عادل الحنبلي في كلامه السابق عن الآية الكريمة رأياً للكوفيين دون البصريين، فهم يرون أن "كاد" تأتي زائدة مثل آية النور المذكورة أعلاه، غير أنه لم يورد شيئاً من أقوال البصريين في ذلك، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن البصريين أيضاً يرون زيادتها في الآية الكريمة.

وأكثر المفسرين ومن بينهم القرطبي يرون بأن "كاد" قد تزاد في الكلام، ومن مواضع زيادتها هذه الآية الكريمة، والآية السابقة من سورة النور، فالمعنى: إذا أخرج يده لم يرها، وليس المعنى على المقاربة كما تفيده "كاد"[٥].

أما أبو حيان فيقول: " وَيُخَلِّصُ مِنْ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ اعْتِقَادُ كَوْنِ كَادَ زَائِدَةً، وَمَعْنَاهَا مراد، لا عَمَلَ لَهَا إِذْ ذَاكَ فِي اسْمٍ وَلَا خَبَرٍ، فَتَكُونُ مِثْلَ كَانَ إِذَا زِيدَتْ، يُرَادُ مَعْنَاهَا وَلَا عَمَلَ لَهَا"[١].

([١]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام ت: ٧٦١هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، د.ت، ٢٧٨/٣ ـ ٢٨٠.

([٢]) سورة التوبة، آية: ١١٧.

([٣]) سورة النور، آية: ٤٠.

([٤]) اللباب في علوم الكتاب، ٢٣٠/١٠.

([٥])الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ت: ٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ، ١٨٤/١١.

ويظهر للباحث من خلال كلام أبي حيان السابق أنه لم يختلف كثيراً عن كلام ابن عادل الحنبلي، مع زيادة تفصيل عند أبي حيان، الأمر الذي يقودنا أيضاً إلى القول بأن ابن عادل الحنبلي قد نظر في بعض أقوال أبي حيان الأندلسي صاحب البحر المحيط.

أما القنوجي فإنه يركز حديثه على آية سورة النور، وذلك في قوله: " إذا أخرج) أي الناظر، أو الحاضر في هذه الظلمات، أو من ابتلى بها (يده) مع أنها أقرب شيء إليه (لم يكد يراها) أي لم يقرب من رؤيتها، قال الزجاج، وأبو عبيدة: المعنى لم يرها ولم يكد. وقال الفراء: إن كاد زائدة، والمعنى إذا أخرج يده لم يرها، كما تقول: ما كدت أعرفه. وقال المبرد: يعني لم يرها إلا من بعد الجهد لشدة الظلمة. قال النحاس؛ أصح الأقوال في هذا أن المعنى لم يقارب رؤيتها، فإذن لم يرها رؤية بعيدة ولا قريبة"[٢].

ومن خلال ما سبق فإن أكثر المفسرين يرون بأن "كاد" في هذه الآية القرآنية الكريمة جاءت زائدة، وأنها ليست من أساسيات العملية التركيبية في النص، وإنما قُصد معناها دون عملها.

ولقد أشار الباحث سابقاً إلى أن ابن عادل الحنبلي قد ذكر قولاً للكوفيين في هذه الآية الكريمة، ولم يذكر قولاً للبصريين، ويظهر من ذلك أن البصريين لم يختلفوا مع الكوفيين في هذه المسألة، وأن ابن عادل إنما أورد رأي الكوفيين في إطار الحديث عن الآية المخصوصة بالدرس، وليس القصد هاهنا الحديث عن مسألة زيادة "كاد" أو عدمها.

وفي قوله تعالى: "وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ"[٣].

القول الثاني: أنَّها ناقصةٌ، وفي خبرها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين، هل هو محذوف، واللام متعلقة به؟ وإليه ذهب البصريون، أو هو اللام، وما جرته كما [هو مذهب] الكوفيين"[٤].

إن كلام ابن عادل السابق يبين لنا فيه طبيعة رأي الكوفيين والبصريين في مسألة إذا جاء الخبر شبه جملة، أهو الخبر؟ أم الخبر محذوف وشبه الجملة متعلقان به؟ فالبصريون يرون بأن شبه الجملة لا تصلح أن تكون خبراً، لذا فإنها تتعلق بمحذوف خبر، تقديره حسب السياق، أما الكوفيون فيرون بأن الخبر يصلح أن يكون شبه جملة، ومن ذلك قولهم في هذه الآية الكريمة[٥].

ولام الجحود المتصلة بخبر "كان" في الآية القرآنية الكريمة تمثل عنصراً يتصل بعناصر تركيبية أخرى، إذ حتى نتمكن من عدها ـ أي اللام ـ لام جحود فلا بد أن تُسبَق بنفي، وهذا ما لا نراه في الآية

---

(١) البحر المحيط، ٥١٩/٥.

(٢)فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسين القنوجي ت: ١٣٠٧هـ، عني بطبعه وتحقيقه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، ٢٣٩/٩.

(٣) سورة إبراهيم، آية: ٤٦.

(٤) اللباب في علوم الكتاب، ٤١٢/١١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج ت: ٣١٦هـ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، د.ت، ٢٥/١.

القرآنية الكريمة غير أن بعض النحاة قد أجازوا أن تُسبق بشبه النفي، مثل "إن" وهي بمعنى "ما" لذا شابهت بذلك النفي الصريح المباشر، ومن هنا عُدت اللام لام جحود[١].

يقول السمين الحلبي في بيان ماهية "كان" في الآية القرآنية الكريمة، وموضحاً أن فيها قولين: "أحدُهما: أنها تامَّةٌ، والمعنى: تحقيرُ مَكْرِهم، أنه ما كان لتزولَ منه الشرائع التي كالجبالِ في ثبوتِها وقوتِها. ويؤيد كونَها نافيةً قراءةُ عبد الله: «وما كان مَكْرُهم» . القول الثاني: أنها ناقصةٌ، وفي خبرِها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين: هل هو محذوفٌ واللامُ متعلقةٌ به، وإليه ذهب البصريون، أو هذه اللام وما جَرَّتْه، كما هو مذهبُ الكوفيين"[٢].

وكلام السمين الحلبي السابق دون شك شبيه تماماً بكلام ابن عادل، وهو أمر قد لاحظناه سابقاً في غير موضع من حديث ابن عادل الحنبلي عن الخلافات النحوية، الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن ابن عادل الحنبلي كثير الأخذ عن السمين الحلبي في مسائل الخلاف النحوي، بل إن الأمر لم يقف عند ذلك فحسب، بل نجد ابن عادل ينقل كلام السمين الحلبي بنصه تماماً لا ينقص منه شيئاً، بل حتى إنه يأتي بأبسط التفصيلات في قول السمين الحلبي، وهو ما يجعلنا نطمئأن إلى القول بأن ابن عادل يأخذ كثيراً عن السمين الحلبي.

وابن عادل الحنبلي عموماً في الآية القرآنية السابقة، وفي طرحه للمسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين لم يقف إلى جانب دون آخر، أو يؤيد مذهب أحد الطرفين على المذهب المقابل له، وهذا موقف محايد منه، رأيناه أكثر من مرة في حديثه عن المسائل الخلافية عند النحاة.

وفي قوله سبحانه وتعالى: "وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا"[٣].

يقول ابن عادل الحنبلي: "قوله تعالى: {وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ} : «إنْ» هذه فيها لمذهبان المشهوران: مذهب البصريين: أنها مخففة، واللام فارقة بينها وبين طإن «النافية، ولهذا دخلت على فعلٍ ناسخٍ، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى» ما «النافية، واللام بمعنى» إلاَّ «وضمِّن» يَفْتِنُونَكَ «معنى» يَصْرِفُونكَ «فلهذا عدِّي ب» عَنْ «تقديره: ليصرفونك بفتنتهم، و» لِتَفْتَرِي «متعلق بالفتنة"[٤].

ويتحدث السمين الحلبي عن هذه الآية القرآنية الكريمة مبيّناً وجها الاختلاف فيها: البصريين والكوفيين، وذلك إذ يقول: "إن هذه فيها المذهبان المشهوران: مذهبُ البصريين: أنها مخففةٌ، واللامُ فارقةٌ بينها وبين «إنْ» النافية، ولهذا دَخَلَتْ على فعلٍ ناسخٍ، ومذهبُ الكوفيين أنها بمعنى «ما»

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م، ١٢٤٤/٣.

(٢) الدر المصون، ١٢٦/٧.

(٣) سورة الإسراء، آية: ٧٣.

(٤) اللباب في علوم الكتاب، ٣٤٨/١٢.

النافيةِ، واللامُ بمعنى «إلا» . وضُمِّنَ «يَفْتِنُونَك» معنى يَصْرِفُونك «فلهذا عُدِّي ب» عن «تقديرُه: لَيَصْرِفُونَكَ بفتنتِهم. و» لتفترِيَ «متعلِّقٌ بالفتنة"[1].

قد تكونُ (إنْ) نافيةً بمعنى (ما) النافية، وهي مُهمَلةٌ غير عاملةٍ. موقد تعملُ عملَ "ليس" قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية من العرَبِ، ومنه قولهم "إنْ أحد خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية"[2].

وتخفف "إن" من الثقيلة، وهي إذا خففت بطل عملها، وجاز وقوع الابتداء والخبر بعدها، ومن ناحية ثانية فإنها إذا بطل عملها جاز دخولها على الفعل، أي أنها تصبح غير مختصة بالأسماء دون الأفعال، وهنا يتوجب دخول اللام في ما يليها من أجل تمام المعنى المرتبط بها، إذ إنها قد تأتي بمعنى النفي أي بمعنى "ما"، وهذا ما نراه في هذه الآية القرآنية الكريمة، وفي سواها من آيات القرآن الكريم، والكوفيون يسمون اللام الداخلة في خبر "إنْ" المخففة لام "إلا" وذلك لأنها تأتي بمعنى "إلا" في تركيب الجملة[3].

يعني ذلك أن عموم النحاة يرون بمجيء "إن" بمعنى "ما" ومجيء اللام المتصل بالخبر بمعنى "إلا" وأكثر النحاة على رأي البصريين.

ومن خلال ما سبق من كلام العلماء فإنه يظهر لنا أن أكثر النحاة على رأي أهل البصرة في عد "إن" المخففة من الثقيلة بمعنى مختلف عن معنى النفي المرتبط بـ "إلا" والذي يُحتم على النحوي أن يقدر معنى "إلا" في اللام التي تتصل بالخبر وفق رأي الكوفيين يتوجب أن تكون بمعنى "إلا"، وهذا قد يكون بعيداً في التقدير.

أما ما يهمنا من الكلام السابق لابن عادل الحنبلي فيتمثل بأن نوضح أن ابن عادل الحنبلي قد وقف من هذه المسألة أيضاً على الحياد، ولم نجده يرجح أياً من أقوال النحويين البصريين أو الكوفيين، بل أشار إلى الموقفين دون ترجيح، وهذا فيه شيء من الموضوعية في الطرح، ولا شك أن هذا الموقف المحايد يمثل منهجاً لابن عادل الحنبلي بالنسبة للخلافات النحوية.

وفي قوله سبحانه وتعالى: "وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ"[4].

يقول ابن عادل الحنبلي: "قوله: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ} «إذَا» هنا للمفاجأة، و «هِيَ» فيها أوجه:

---

(1) الدر المصون، ٣٩٢/٧.

(2) جامع الدروس العربية، مصطفى محمد سليم الغلاييني ت: ١٣٦٤هـ، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت . لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ٢٩٦/٢.

(3) اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي ت: ٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ١١٤.

(4) سورة الأنبياء، آية: ٩٧.

أجودها: أن يكون ضمير القصة، و «شَاخِصَةٌ» خبر مقدم، و «أَبْصَارُ» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر ل «هِيَ» ، لأنها لا تفسر إى بجملة مصرح بخبرها، وهذا مذهب البصريين.

الثاني: أن تكون «شَاخِصَةٌ» مبتدأ، و «أَبْصَارُ» فاعل سد مسد الخبر، وهذا يتمشى على رأي الكوفيين، لأن ضمير القصة يفسر عندهم بالمفرد العامل عمل الفعل فإنه في قوة الجملة"[1].

لقد بيّن ابن عادل الحنبلي ضمن الآية القرآنية السابقة موقفه من الخلاف النحوي بين النحاة البصريين والنحاة الكوفيين فيما يتعلق بضمير القصة وموقع الجملة التي تأتي بعده من الإعراب، وبيّن لنا ابن عادل الحنبلي موقف كل طرف من الطرفين.

يقول ابن عطية مبيناً ضمير القصة "هي" في الآية الكريمة، ومعرجاً للحديث على شيء من المعنى المرتبط بهذا الضمير: " مذهب سيبويه أنها ضمير القصة كأنه قال فإذا القصة أو الحادثة شاخِصَةٌ أَبْصارُ وجوز الفراء أن تكون ضمير الأبصار تقدمت لدلالة الكلام ويجيء ما يفسرها وأنشد على ذلك:

فلا وأبيها لا تقول حليلتي ألا فرّعني مالك بن أبي كعب

والشخوص بالعين إحداد النظر دون أن يطرف، وذلك يعتري من الخوف المفرط أو علة أو نحوه"[2].

فكلام ابن عطية السابق يوضح لنا فيه طبيعة القصة المرتبطة بالضمير المنفصل "هي" في الآية الكريمة، كما يوضح لنا أن "أبصارهم" لها موضع الابتداء في الكلام وإن تأخرت، والضمير المتصل بها دليل على تقدمها، وهذا يشير إلى ميل ابن عطية مع قول البصريين سابق التوضيح في كلام ابن عادل الحنبلي.

أما ابن جزي فيقول: " إذا هنا للمفاجأة، والضمير عند سيبويه ضمير القصة، وعند الفراء للأبصار"[3].

فكلام ابن جزي السابق يمثل لنا موقفين مهمين من مواقف العلماء النحويين في العربية، سيبويه والذي يرى بأن الضمير هنا ضمير القصة، والفراء الذي يرى بأن الضمير عائد على الأبصار، وليس بضمير قصة، ولم يرجح ابن جزي أياً من هذين القولين.

ونشير هنا إلى قول السمين الحلبي الذي رأينا ابن عادل الحنبلي دائم الأخذ منه في مسائل هذا البحث المختلفة، وهو فعلاً ما رأيناه أيضاً في هذه المسألة، وذلك إذ يقول: " فيه أوجهٌ أحدُها: وهو الأجود أن تكونَ «هي» ضميرَ القصة، و «شاخصةٌ» خبرٌ مقدمٌ، و «أبصارُ» مبتدأ مؤخر، والجملةُ خبرٌ ل «هي» لأنها لا تُفَسَّر إلاَّ بجملةٍ مصرِّحٍ بجزأيها، وهذا مذهبُ البصريين. الثاني: أن تكونَ

([1]) اللباب في علوم الكتاب، ٦٠١/١٣.

([2]) المحرر الوجيز، ١٠٠/٤.

([3])التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن جزي ت: ٧٤١هـ، تحقيق: عبد الله الخالدي، مؤسسة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، ٢/ ٢٩ ـ ٣٠.

«شاخصة» مبتدأ، و «أبصارُ» فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبرِ، وهذا يتمشى على رأي الكوفيين؛ لأن ضميرَ القصةِ يُفَسَّر عندهم بالمفردِ العاملِ عملَ الفعلِ فإنَّه في قوة الجملة"[1].

لقد وقف ابن عادل الحنبلي في هذه المسألة موقفاً واضح التأييد للبصريين، وذلك حيث قال: أجودهما، واصفاً رأي البصريين، في حين أنه لم يصف رأي الكوفيين بشيء، فوصفه رأي البصريين بالجودة يدلنا على أنه يقف منه موقف المؤيد، وأنه من ناحية ثانية يرفض موقف الكوفيين، ولا يرى برأيهم.

وفي نهاية هذا المبحث يشير الباحث إلى ما يلي:

أولاً: لقد وقف ابن عادل الحنبلي في أكثر مسائل هذا المبحث موقف المحايد من الترجيح، إذ لم نجده في أكثر الأحيان يرجح قولاً على قول، أو رأياً على رأي، بل وجدناه يسرد الآراء وينسبها إلى قائليها دون ترجيح بينها، سوى ما رأيناه في المسألة الأخيرة التي أيد فيها رأي البصريين.

ثانياً: لم يكن تركيز ابن عادل الحنبلي في مسائله على القضايا المباشرة للمرفوعات، بل كان يتحدث دائماً عن القضايا التي ترتبط بالمرفوعات، مثل نواسخ الابتداء، وضمير القصة، وغيرها.

ثالثاً: لقد كان ابن عادل الحنبلي مختصِراً في حديثه عن مواضع الخلاف النحوي في المسائل المذكورة أعلاه، ويعود السبب في ظن الباحث إلى أن ابن عادل الحنبلي ينسج كتاباً في التفسير وليس في النحو، ومن هنا فإنه عرّج تعريجاً سريعاً على بعض المسائل دون تفصيل فيها، وهذا التعريج ما كان إلا من أجل زيادة في توضيح التفسير.

المبحث الثالث: ما جاء في باب المنصوبات:

أما هذا المبحث فإن الباحث سيتحدث فيه عن تلك المسائل الخلافية التي أشار إليها ابن عادل الحنبلي في تفسيره ضمن إطار الحديث عن تفسير الآيات الكريمة، وهذه المسائل الخلافية كان لها ارتباطها ببعض النواحي التركيبية المتمثلة بالمنصوبات، فنجد مثلاً بعض المسائل تتحدث عن انتصاب الفعل المضارع، وأخرى عن الحال، وثالثة عن التنازع، ورابعة عن بعض أحوال النداء، إلى غير ذلك من المسائل النحوية التي سنشير إليها فيما يلي بإذن الله سبحانه وتعالى.

في قوله سبحانه: "وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ"[2].

يبين ابن عادل مسألة إعراب لام الجحود وما هو داخل في حيزها بقوله: "والتقدير: وما كان الله مريداً لإضاعة أعمالكم، وشرط لام الجحود عندهم أن يتقدمها كون منفي. واشترط بعضهم مع ذلك أن

([1]) الدر المصون، ٢٠٤/٨ . ٢٠٥.

([2]) سورة البقرة، آية: ١٤٣.

يكون كوناً ماضياً، ويفرق بينها وبين «لام» ما ذكرنا من اشتراط تقدم كون مَنْفي] ، ويدلّ على مذهب البصريين التصريح بالخبر المحذوف في قوله:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكْنْ أَهْلاً لِتَسْمُو ...

والقول الثاني للكوفيين: وهو أن «اللام» وما بعدها في محلّ الجر، ولا يقدرون شيئاً محذوفاً، ويزعمون أن النصب في الفعل بعدها بنفسها لا بإضمار «أن» ، وأن «اللام» للتأكيد، وقد رد عليهم أبو البقاء فقال: وهو بعيد، لأن «اللام» لام الجر، و «أن» بعدها مرادة، فيصير التقدير على قولهم: وما كان لله إضاعة إيمانكم، وهذا الرد غير لازم لهم، فإنهم لم يقولوا بإضمار «أن» بعد اللام كما قدمت نقله عنهم، بل يزعمون النصب بها، وأنها زائدة للتأكيد"[1].

فالكلام السابق لابن عادل الحنبلي يوضح لنا فيه الحديث عن خبر "كان" المرتبطة بأسلوب الجحود، فالبصريون يرون أنه محذوف، واستدلوا بالبيت الشعري على إمكان ظهوره، غير أن الكوفيين لا يرون حذفه، بل يرون أن لام الجحود وما في حيزها في موضع انتصاب خبر "كان" المنفية، فهي في الأصل في موضع جر، والجر المقدر بها في موضع نصب خبر "كان".

لقد فصل السمين الحلبي في هذا الموضع من كتاب الله سبحانه وتعالى من حيث الخلاف النحوي بين الكوفيين والبصريين، حيث أشار إلى أن هذه الآية الكريمة فيها "قولان أحدُهما: – قول البصريين – وهو أنَّ خبرَ «كان» محذوفٌ، وهذه اللامُ تُسَمَّى لامَ الجحود ينتصِبُ الفعلُ بعدها بإضمار «أَنْ» وجوباً، فينسبكُ منها ومن الفعلِ مصدرٌ مُنْجَرٌّ بهذه اللامِ، وتتعلَّق هذه اللامُ بذلك الخبرِ المحذوفِ، والتقديرُ: وما كان اللهُ مريداً لإضاعةِ أعمالِكم، وشرطُ لام الجحودِ عندهم أن يتقدَّمَها كونٌ منفيٌّ. واشترط بعضُهم مع ذلك أن يكونَ كوناً ماضياً. ويُفَرَّقُ بينها وبينَ لام كي ما ذكرنا من اشتراطِ تقدُّمِ كونٍ منفيٍّ، ويَدُلُّ على مذهبِ البصريين التصريحُ بالخبرِ المحذوفِ في قوله:

سَمَوْتَ ولم تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو ... .

والقولُ الثاني للكوفيين: وهو أنَّ اللامَ وما بعدَها في محلِّ الخبرِ، ولا يُقَدِّرون شيئاً محذوفاً، ويزعمون أنَّ النصبَ في الفعلِ بعدَها بنفسِها لا بإضمارِ أَنْ، وأنَّ اللامَ للتأكيد"[2].

وكما هو ظاهر لنا من خلال كلام السمين الحلبي السابق فليس هناك فرق كبير بين ما قاله ابن عادل الحنبلي وبين ما قاله السمين الحلبي، غير أن كلام السمين الحلبي فيه شيء من التفصيل زيادة على كلام ابن عادل الحنبلي.

إن اللام التي اتصلت بالفعل اللاحق لـ "كان" المنفية في الآية الكريمة تسمى لام الجحود، وهذه اللام مكسورة، ثم إنها تعمل النصب بـ "أن" مضمرة بعدها، والقصد من الجحود إدخال معنى الجحود في الكلام من خلال هذه اللام[1].

([1]) اللباب في علوم الكتاب، ٢٦/٣.

([2]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٥٧/٢.

ولقد رأينا من خلال حديث ابن عادل الحنبلي عن هذه المسألة الخلافية أنه لم يرجح قولاً على آخر، أو أنه وقف إلى جانب رأي من الرأيين، غير ان سياق الكلام يدلنا على أنه يقف إلى جانب رأي البصريين دون رأي الكوفيين، وذلك لأنه أورد كلاماً لأبي البقاء يرد فيه على رأي الكوفيين بأن وضح لهم فيه أن اللام هاهنا لام الجر، وأنها ليست في موضع الخبر كما يقولون، بل هي في موضع جر متعلقان بمحذوف خبر.

وبذلك فإن ابن عادل الحنبلي قد أيد رأي البصريين ولو بشيء من الحذر، وبشكل غير مباشر.

وفي قوله سبحانه: "الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ"[٢].

يقول ابن عادل مبيناً موقف البصريين والكوفيين من حركة ظرف الزمان: "وإذا كان ظرف الزمان نكرةً مخبراً به عن حدثٍ، جاز فيه الرفع والنَّصب مطلقاً، أي: سواءً كان الحدث مستوعباً للظَّرف، أم لا، هذا مذهب البصريين.

وأمَّا الكوفيُّون فقالوا: إن كان الحدث مستوعباً، فالرَّفع فقط نحو: «الصَّوْمُ يومٌ» وإن لم يكن مستوعباً، فهشامٌ يلتزم رفعه أيضاً نحو: «مِيعَادُكَ يَوْمٌ» والفرَّاء يجيز نصبه مثل البصريّين، وقد نقل عنه أنَّه منع نصب «أشْهُر» ، يعني: في الآية الكريمة، لأنها نكرةٌ، فيكون له في المسألة قولان"[٣].

ويبين السيوطي ما يقع في هذه الآية الكريمة من خلاف مشيراً إلى قول البصريين ومؤيداً إياه، وذلك إذ يقول: " وَيجوز الْإِخْبَار بظرف الزَّمَان عَن اسْم الْمَعْنى ثمَّ إِن كَانَ وَاقعا فِي جَمِيعه وَهُوَ معرفَة جَازَ رَفعه ونصبه بِإِجْمَاع نَحْو صيامك يَوْم الْخَمِيس بِالْوَجْهَيْنِ وَالنّصب هُوَ الأَصْل وَالْغَالِب أَو نكرَة فَأوجب الْكُوفِيُّونَ رَفعه نَحْو ميعادك يَوْم ويومان "غدوها شهر ورواحها شهر[٤]"، "وَحمله وفصاله ثَلَاثُونَ شهرا"[٥]، وَجوز البصريون مَعَه النصب والجر بفي وَكَذَا إِن كَانَ وَاقعا فِي أَكْثَره نَحْو {الْحَج أشهر} الْبَقَرَة ١٩٧ وَإِن وَقع فِي بعضه فَحكى ابْن مَالك الْإِجْمَاع على جَوَاز الْوَجْهَيْنِ فِي النكرَة والمعرفة وَالنّصب أَجود"[٦].

---

(١) الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت: ١٧٠هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ٢٧٠.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٩٧.

(٣) اللباب في علوم الكتاب، ٣/٣٩٠.

(٤) سورة سبأ، آية: ١٢.

(٥) سورة الأحقاف، آية: ١٥.

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت: ٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر، د.ت، ١/٣٧٧.

في حين أشار الصبان إلى أن هذه الآية الكريمة يجوز فيها النصب والرفع، فإن ظرف الزمان فيها ليس بمعرفة، لذا فإن النصب والرفع فيها جائزان، هذا علاوة على أن ظرف الزمان هاهنا متضمن لمعنى "في"[1].

وعموماً فإن ابن عادل الحنبلي في هذه المسألة الخلافية لم يورد ترجيحاً لرأي دون آخر، ولم يقف إلى جانب البصريين ضد الكوفيين، أو إلى جانب الكوفيين ضد البصريين، الأمر الذي يجعلنا نقول بأن ابن عادل الحنبلي لم يكن في هذه المسألة إلا سارداً للأقوال، وموضحاً للمواقف والحجج دون تفصيل أو ترجيح، وهذا فيه شيء من الموضوعية في الطرح.

وفي قوله سبحانه وتعالى: "فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا"[2].

يقول ابن عادل مبيناً انتصاب "فئتين" في الآية الكريمة بأنه على وجهين: "أحدُهما: أنها حالٌ من الكافِ والميم في «لَكُم» ، والعَامِلُ فيها الاستقرارُ الذي تعلَّق به «لَكُم» ؛ ومثله: "فَمَا لَهُمْ عَنِ التذكرة مُعْرِضِينَ"[3]، وقد تقدَّم أنَّ هذه الحَالُ لازمةٌ؛ لأن الكلامَ لا يَتِمُّ دونَها، وهذا مذهبُ البَصْرِيِّين في كل ما جَاءَ من هذا التَّرْكِيب.

والثاني – وهو مذهب الكوفيين –: أنه نَصْبٌ على خَبَر «كان» مُضْمَرةً، والتقدير: ما لَكُم في المُنَافِقِين كنتم فئتين، وأجَازوا: «ما لك الشاتم» أي: ما لك كُنْتَ الشَّاتِمَ، والبَصْرِيُّون لا يُجِيزُون ذلك؛ لأنه حالٌ والحالُ لا تتعرَّف، ويدلُّ على كَوْنِهِ حالاً التزامُ مَجِيئه في هذا التَّرْكِيب نَكِرةً، وهذا كما قالُوا في «ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً» : إنَّ «قائماً» لا يجُوز نصبُه على خَبَر «كان» المُقَدَّرةِ، بل على الحَالِ؛ لالتزامِ تَنْكيره"[4].

لقد بيّن ابن عادل الحنبلي ضمن نصه السابق ما كان من الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين حول مسألة انتصاب لفظ من ألفاظ كتاب الله سبحانه وتعالى، وهو لفظ "فئتين"، إذ ذهب كل منهم مذهباً خاصاً به، فكان البصريون يرون بأنه منتصب على الحال، والكوفيون يرون أنه منتصب على إضمار "كان"، وعلق ابن عادل على هذا المذهب بأنه غير مقبول عند البصريين.

وكعادة ابن عادل الحنبلي ينقل كثيراً عن السمين الحلبي، وذلك إذ يقول السمين الحلبي: " وفي «فئتين» وجهان، أحدُهما: أنها حالٌ من الكاف والميم في «لكم» ، والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تعلَّق به «لكم... وقد تقدَّم أنَّ هذه الحالَ لازمةٌ؛ لأن الكلامَ لا يَتِمُّ دونَها، وهذا مذهبُ البصريين في كل ما

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان ت: ١٢٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ٢٩٨/١.

(2) سورة النساء، آية: ٨٨.

(3) سورة المدثر، آية: ٤٩.

(4) اللباب في علوم الكتاب، ٥٤٤/٦.

جاء من هذا التركيب والثاني – وهو مذهب الكوفيين–: أنه نصبٌ على خبر «كان» مضمرةً، والتقدير: ما لكم في المنافقين كنتم فئتين، وأجازوا: «ما لك الشاتمَ» أي: ما لك كنت الشاتمَ، والبصريون لا يجيزون ذلك لأنه حالٌ والحالُ لا تتعرَّف، ويدلُّ على كونه حالاً التزامُ مجيئه في هذا التركيب نكرةً، وهذا كما قالوا في «ضربي زيداً قائماً» إن «قائماً» لا يجوز نصبُه على خبر «كان» المقدرةِ، بل على الحال لالتزامِ تنكيره"[1].

ولقد أجمع البصريون كما ورد في نص ابن عادل والسمين الحلبي على أن الأصل في الحال أن تكون نكرة، غير أنها قد تأتي معرفة في أحوال محددة سُمع منها شيئاً يسيراً في كلام العرب، ومن هنا فإن الأصل في الحال التنكير لا التعريف، وبناء عليه فلا حجة للكوفيين بأن فسّروا "فئتين" بأنها مثل: ما لك الشاتم، فهذه الأخيرة جاءت الحال معرفة قد تؤول بنكرة، ومن هنا فلا يصلح أن يقاس عليها[2].

ومن خلال ما سبق يظهر لنا أن ابن عادل الحنبلي قد كان مائلاً شيئاً يسيراً مع البصريين، وإن لم يُصرح بذلك صراحة، وإنما كان ذلك مستشفاً من خلال قوله: وهذا لا يجيزه البصريون، الأمر الذي يقودنا إلى القول باحتمالية أن يكون ابن عادل يميل إلى قول البصريين.

وفي قوله سبحانه وتعالى: "وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ"[3].

يقول ابن عادل الحنبلي في بيان التنازع بين الفعلين: "المَسْألةَ من باب الإعْمَالِ، وذلك أن «تَقَطَّع» و «ضَلَّ» كلاهما يَتَوجَّهلان على «مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» كل منهما يطلبه فاعلاً، فيجوز أن تكون المَسْألَةُ من باب إعمال الثاني، وأن تكون من إعمال الأوَّل، لأنه ليس هنا قرينة تُعَيِّنُ ذلك، إلا أنه تقدم في «البقرة» أن مذهب البصريين اخْتِيَارُ إعمال الثاني، ومذهب الكوفيين بالعكس، فعلى اختيار البصريين يكون «ضَلَّ» هو الرافع ل «ما كُنْتُمْ تَزْعُمُون» واحتاج الأول لفاعل فأعطيناه ضميره فاسْتَتَر فيه، وعلى اختيار الكوفيين يكون «تقطَّع» هو الرافع ل «مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» ، وفي «ضلَّ» ضمير فاعل به"[4].

والتنازع في اللغة يُطلق على أن يتنازع عاملان على معمول واحد، ولقد قال النحاة بالعاملان لا الفعلان لأن العامل قد يكون فعلاً، وقد يكون اسماً مشتقاً، ومن هنا فالقصد بالعاملين الأفعال والأسماء، ولقد كان لكل من الكوفيين والبصريين رأيه في أي العاملين أولى بالعمل الأول أم الثاني، فذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى، لأنه الأسبق في الوجود، وذهب البصريون إلى أن الثاني هو

([1]) الدر المصون، ٦٠/٤.

([2]) ينظر: أوضح المسالك، ١٠٠/٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني ت: ٩٠٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ٢٣٧/١.

([3]) سورة الأنعام، آية: ٩٥.

([4]) اللباب في علوم الكتاب، ٢٩٧/٨.

الأولى، لأنه الأقرب إلى المعمول، وفي الحالتين كلتيهما يكون العامل الذي لم يعمل مقدراً له معمول مضمر، ففي رأي الكوفيين يُقدر المعمول للعامل الثاني، وفي رأي البصريين يقدر المعمول للعامل الأول(١).

ويشير أبو حيان الأندلسي إلى مسألة التنازع في هذه الآية الكريمة بقوله: "والذي يظهر لي أن المسألة من باب الإعمال، تسلط على "ما كنتم تزعمون" تقطع وضل، فأعمل الثاني وهو "ضل"، وأُضمر في الأول ضمير "ما" وهم الأصنام، فالمعنى لقد تقطع بينكم ما كنتم تزعمون وضلوا عنك"(٢).

ومسألة أي العاملين أولى بالعمل في التنازع مسألة شهيرة عند النحاة، إذ أورد الأنباري هذه المسألة في كتابه الإنصاف، فلقد احتج الكوفيون لمذهبهم بقولهم: الدليل على أن أولى العاملين بالعمل هو الأول النقل والقياس، ثم أوردوا مجموعة من الأبيات الشعرية التي عدوها من باب إعمال العامل الأول، وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به؛ ولهذا لا يجوز إلغاء "ظننت" إذا وقعت مبتدأة، نحو "ظننت زيدًا قائمًا" بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو "زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت" وكذلك لا يجوز إلغاء "كان" إذا وقعت مبتدأة نحو "كان زيد قائما" بخلاف ما إذا كانت متوسطة، نحو "زيد كان قائم" فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل. والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدَّي إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمار قبل الذِّكر لا يجوز في كلامهم. أما البصريون فهم كالكوفيين بالاستدلال بالنقل والقياس، فأوردوا عدداً من الشواهد اللغوية التي استشهدوا بها على إعمال الثاني، وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول؛ وليس في إعماله دون الأول نَقْصُ معنًى، فكان إعماله أولى، ألا ترى أنهم قالوا: "خشنت بصدره وصدر زيد" فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه؛ وليس في إعمالها نقض معنى؛ فكان إعمالها أولى. والذي يدل على أن للقرب أثرًا أنه قد حملهم القربُ والجوارُ حتى قالوا: "جُحْرُ ضَبّ خَرِب" فأجروا خربٍ على ضبٍّ، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب؛ فههنا أَوْلَى"(٣).

لقد أوردنا في ما سلف مختصر المسألة التي أوردها صاحب الإنصاف في قضية أولى العاملين بالعمل، وما يهمنا في هذا الموضع أن ابن عادل الحنبلي قد أورد هذه المسألة وفق ما تقتضيه الآية الكريمة، ويمكننا أن نلحظ عليه ما يلي:

أولاً: أنه كعادته لم يرجح قولاً على قول، بل اكتفى بإسناد الآراء إلى أصحابها دون إبداء رأيه الواضح.

---

(١) شرح الكافية الشافية، ٢/٦٤١.

(٢) البحر المحيط، ٤/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٧١ ـ ٧٧، المسألة: ١٣.

ثانياً: لم يورد ابن عادل الحنبلي المسألة بالتفصيل الكبير، بل اكتفى بإيراد خطوطها العامة، وذلك تماشياً مع طبيعة التفسير المرتبط بالآية الكريمة من جهة، وبالمعاني التي قد تستفاد من تفصيل النحاة في المسائل.

وعموماً فإن ابن عادل الحنبلي حين أورد هذه المسألة النحوية الخلافية أعطى شيئاً من التوضيح لما قد يترتب على الاعتبارين عند نحاة الكوفة، ونحاة البصرة من المعاني والدلالات.

وفي قوله سبحانه وتعالى: "وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"(١).

يقول ابن عادل متحدثاً عن قوله ابنَ أمَّ: "مذهبُ البصريين: أنَّهُمَا بُنيا على الفتح، لتركيبهما تركيب «خَمْسةَ عَشَرَ» ، فعلى هذا ليس «ابْن» مضافاً ل «أمّ» ، بل هو مركَّب معها، فَحَركتُهَا حركةُ بناء.

والثاني: مذهب الكوفيِّينَ: وهو أنَّ «ابن» مضاف ل «أمّ» و «أمّ» مضافة لياءِ المتكلِّمِ، وياء المُتكلِّم قد قلبت ألفاً، كما تُقْلَبُ في المَنَادَى المُضاف إلى ياء المتكلم، نحو: يَا غلاماً، ثم حُذفت الألفُ واجتزىءَ عنها بالفَتْحَةِ، كام يُجْتَزَأ عن الياءِ بالكَسْرَةِ، فحينئذ حركة «ابْن» حركةُ إعراب، وهو مضاف ل «أمَّ» فهي في محلِّ خفض بالإضافة.

وأمَّا قراءة الكسر فعلى رأي البصريين هو كسرُ بناءٍ لأجل ياء المتكلم، بمعنى: أنَّا أضَفْنَا هذا الاسم المركب كلَّه لياء المتكلم، فَكُسِر، فَكُسِرَ آخرُه، ثم اجتُزِىء عن الياء بالكسرةِ، فهو نظير: يا أحَدَ عشرِ، ثم: يا أحد عشر بالحذفِ، ولا جائز أن يكُونَا باقيين على الإضافة إذ لم يَجُزْ حذفُ الياء؛ لأنَّ الاسمَ ليس منادى، ولكنه مضاف إليه المُنادَى، فلم يَجُزْ حَذْفُ الياء منه.

وعلى رأي الكُوفيين يكون الكَسْرُ كسرَ إعراب، وحُذِفَت الياءُ مُجْتَزَأ عنها بالكسرةِ كما اجتُزِىء عن ألفها بالفتحَةِ، وهذان الوجهان يَجْرِيَان، في: «ابن أمّ» ، و «ابْنَ عَمّ» ، و «ابْنَة أمّ» ، و «ابنة عم"(٢).

لقد أشار النحاة إلى أن هذا التركيب اللغوي الداخل ضمن إطار النداء يتمثل بأنه مبني على فتح الجزئين وفق رأي البصريين، فيكون هذا التركيب شبيه بتركيب الأعداد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر في إعرابها(٣).

ومن قبله قال سيبويه: " وقالوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثرُ في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامي. وقد قالوا أيضا: يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عم، كأنهم جعلوا الأول

(١) سورة الأعراف، آية: ١٥٠.

(٢) اللباب في علوم الكتاب، ٩/٣٢٥.

(٣) شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٣٢٢.

والآخر اسما، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحدَ عشرَ أقبِلوا. وإن شئت قلتَ: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم"[1].

وصاحب الدر المصون كما عهدناه في حديثه عن هذه المسائل اللغوية شبيه به ابن عادل، فابن عادل كثير النقل عنه، وذلك إذ يقول في هذه الآية الكريمة: " قرأ الأخَوان وأبو بكر وابن عامر هنا وفي طه بكسر الميم والباقون بفتحها. فأمَّا قراءة الفتح ففيها مذهبان: مذهبُ البصريين أنهما بُنيا على الفتح لتركُّبهما تركيب خمسة عشر، فعلى هذا فليس «ابن» مضافاً ل «أم» بل مركَّب معها فحركتُهما حركةُ بناء. والثاني: مذهب الكوفيين وهو أن «ابن» مضاف ل «أُمّ» و «أم» مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفاً كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلاماً، ثم حُذِفَتْ الألفُ واجْتُزِئ عنها بالفتحة كما يُجْتَزَأُ عن الياء بالكسرة، فحينئذ حركة «ابن» حركةُ إعراب وهو مضاف ل «أُمَّ» فهي في محلِّ خفضٍ بالإضافة"[2].

ويظهر لنا مما سبق أن ابن عادل الحنبلي قد أخذ كلامه السابق عن السمين الحلبي، وذلك واضح باتفاق النصين في لفظهما.

كما يظهر لنا مما سبق أن ابن عادل الحنبلي هنا سكت أيضاً عن ترجيح أي من الرأيين: الكوفي والبصري، واكتفى بإيراد القولين دون ترجيح، وهذا فيه شيء من الموضوعية في البيان.

وأخيراً في نهاية هذا المبحث فإننا نشير إلى ما يلي:

أولاً: لقد كان ابن عادل الحنبلي كثيراً ما يسكت عن الترجيح في مسائل هذا المبحث، إذ كان يكتفي بإيراد المسألة والأقوال فحسب.

ثانياً: نجد ابن عادل الحنبلي قد رجح بعض الآراء بناء على حجة ودليل عنده، وهذه الترجيحات كانت لصالح البصريين وليس لصالح الكوفيين، يعني ذلك أن ابن عادل يميل نحو المذهب البصري أكثر من المذهب الكوفي.

ثالثاً: لقد كان ابن عادل الحنبلي في إيراده للمسائل النحوية الخلافية يكتفي بذكر آراء النحاة دون الخوض في تفصيلات الحجج في كل رأي من هذه الآراء، وهذا متفق مع الأساس العام الذي وُضِع من أجله هذا الكتاب التفسيري، إذ الأساس فيه التفسير وليس النحو، ومن هنا فإن إيراد المسائل النحوية لا يكون إلا من أجل زيادة في الفائدة التفسيرية.

وبهذا الكلام يكون الباحث قد أتم الحديث عن هذه المسائل المخصصة لباب المنصوبات في النحو عند ابن عادل الحنبلي في تفسيره، راجياً من الله السداد.

([1]) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه ت: ١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ٢/٢١٤.

([2]) الدر المصون، ٥/٤٦٧.

المبحث الرابع: ما جاء في باب المجرورات:

لقد سمى النحاة مجموعة من العناصر التكميلية للعملية الإسنادية التواصلية في النحو بالمجرورات، وهذه الأخيرة تتناول الحديث عن حروف الجر، ومعانيها، والإضافة وما ينضوي تحتها من فروع، لذا فإن هذا المبحث سيتناول بعضاً من المواضع التي ذكرها ابن عادل الحنبلي في تفسيره عن المجرورات، وهي كما يلي:

في قوله سبحانه وتعالى: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ"(١).

يقول ابن عادل موضحاً العطف على الضمير: "أَنَّه عطفٌ على الهاءِ في «بِهِ» ، أي: وكفرٌ به، وبالمسجد، وهذا يتخرَّجُ على قولِ الكُوفيّين. وأمَّا البصريُّون؛ فيشترطُون في العطفِ على الضَّمير المجرور إعادة الخافض إلاَّ في ضرورة، فهذا التَّخريجُ عندهم فاسِدٌ ولا بدَّ من التّعرُّض لهذه المسألة، وما هو الصَّحيحُ فيها؟ فنقول وبالله التوفيق: اختلف النُّحاةُ في العطفِ على الضَّمير المجرورِ على ثلاثةِ مذاهب: أحدها – وهو مذهبُ البصريِّين –: وجوبُ إعادة الجارِّ إلاَّ في ضرورةٍ.

الثاني: أَنَّهُ يجوزُ ذلك في السَّعَةِ مُطْلِقاً، وهو مذهبُ الكُوفيين، وتبعهم أبو الحسن ويونس والشَّلوبين.

والثالث: التَّفصيلُ، وهو إنْ أُكِّد الضَّميرُ؛ جاز العطفُ من غير إعادةِ الخافض نحو: «مَرَرْتُ بِكَ نفسِك، وزيدٍ» ، وَإلاّ فلا يجوز إلا ضرورةً، وهو قول الجَرمي"(٢).

يظهر لنا مما سبق أن ابن عادل الحنبلي قد تناول موضوع العطف على الضمير المخفوض . المجرور . وبيّن فيه ثلاثة مذاهب: البصريين، والكوفيين، ومذهب الجرمي.

إن أكثر المفسرين يرون برأي البصريين، فهذا ابن عطية إذا ما تناول موضوعاً عُطف فيه على الضمير المخفوض بيّن أنه وجه ضعيف، وأن مناط ضعفه يتمثل في العطف بالخفض على الضمير دون تكرار الخافض . حرف الجر . يعني هذا أنه يميل إلى مذهب البصريين، ولا يرى بمذهب الكوفيين(٣).

أما أبو حيان الأندلسي فإننا نراه يصف مذهب الكوفيين بأنه صحيح، وذلك إذ يقول: "وهو مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش وهو الصحيح، واختاره الأستاذ أبو علي الشلوبين، وقال الزمخشري: يقبح العطف عليه، وهذا تعفريع على مذهب سيبويه وجمهور البصريين"(٤).

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٧.

(٢) اللباب في علوم الكتاب، ٤/ ١٠ . ١١.

(٣) المحرر الوجيز، ٢/ ١١٨، و٥/ ٣٧٩.

(٤) البحر المحيط، ٩/ ٤١٣.

إن العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ضعفه غير واحد من علماء العربية، وأجازه ابن مالك مستدلاً بقراءة حمزة: "والأرحامِ[1]"، بالخفض عطفاً على الضمير المخفوض من قوله: "تساءلون به"، [2]، وبوروده في الشعر كقوله:

فَالْيَوْمَ قَرَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَب

بجر الأيام عطفاً على الكاف[3].

ومما سبق يتضح لنا أن المفسرين لم يكونوا على وفاق في مسألة التقرير إن كان مذهب البصريين هو الصحيح، أم مذهب الكوفيين هو الصحيح، بل كانوا يوردون الأقوال دون تفصيل مباشر أو ترجيح صريح للمذاهب.

لقد بيّن ابن عادل الحنبلي مواقف العلماء والنحاة من قضية العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وهذا مذهب الكوفيين، وهو إن سكت في بيانه إلا أننا نجد عنده شيئاً من الميل نحو رأي البصريين، فهو قد أردف قائلاً عن مذهب الكوفيين: "وهذا المذهب فاسد عنده"، الأمر الذي يشير إشارة واضحة إلى أنه يميل مع قول البصريين، ثم إنه حين اراد التفصيل في المسألة لم يذكر لنا لماذا يرجح قول البصريين دون قول الكوفيين.

وفي قوله سبحانه وتعالى: "وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ"[4].

يقول ابن عادل: "«وحَبَّ الحَصِيدِ» يجوز أن يكون من باب حذف الموصوف للعلم به، تقديره وحب الزرع الحصيد، نحو: مَسْجَدُ الجَامِعِ وبابه وهذا مذهب البصريين؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه. ويجوز أن يكون من إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأن الأصل والحَبُّ الحصيدُ أي المَحْصُود"[5].

ولقد قال أبو حيان الأندلسي بقول الكوفيين، أي جعل "الحصيد" بمعنى المحصود، فذكر أن الحصيد هنا فعيل بمعنى مفعول، وهو بهذا من إضافة الشيء إلى صفته[6].

أما السمين الحلبي فنجده كما اعتدنا أصلاً ينقل عنه ابن عادل الحنبلي، فكلام السمين الحلبي شبيه تماماً بكلام ابن عادل، وذلك إذ يقول: " يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ بابِ حَذْفِ الموصوفِ للعِلْم به تقديرُه: وحَبَّ الزَرْعِ الحصيدِ نحو: مسجد الجامع وبابِه. وهذا مذهبُ البصريين؛ لئلا تَلْزَمَ إضافةُ الشيءِ

([1]) ينظر القراءة في: السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ت: ٣٢٤هـ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، ٢٢٦.

([2]) سورة النساء، آية: ١.

([3]) اضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ت: ١٣٩٣هـ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ٣١٤/١.

([4]) سورة ق، آية: ٩.

([5]) اللباب في علوم الكتاب، ١٨/ ١٨.

([6]) البحر المحيط، ٣٩/٦.

إلى نفسِه. ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِه؛ لأنَّ الأصلَ: والحَبَّ الحصيدَ أي: المحصود"[1].

والحصيد، فعيل بمعنى مفعول، أي المحصود، وهذه الصيغة تلازم الإفراد والتذكير إذا جرت على الموصوف بها كما هنا[2].

ويظهر لنا مما سبق أن ابن عادل الحنبلي لم يزد على سرد المذهبين الكوفي والبصري في الآية القرآنية الكريمة، ولم يذكر لنا شيئاً يبين لنا فيه أنه رجح قولاً على آخر، أو أنه يميل مع مذهب من المذهبين.

وفي نهاية هذا المبحث نشير إلى ما يلي:

أولاً لقد كان حديث ابن عادل الحنبلي عن مواضع المجرورات في تفسيره "اللباب في علوم الكتاب" قليلاً إذا قارناه مع حديثه عن المرفوعات والمنصوبات، وغيرها من أبواب النحو، والسبب في ظننا عائد إلى طبيعة باب المجرورات الذي يتصف بقلة تفصيلاته، وقلة الحديث عن الخلاف فيه.

ثانياً: إن ابن عادل الحنبلي حين ذكر الخلافات النحوية في باب المجرورات لم يكن يميل إلى مذهب دون آخر، وإن رأيناه يلمح إلى ترجيح المذهب البصري في مسألة العطف على الضمير المخفوض.

وبهذا الكلام نكون قد انتهينا من الحديث عن موقف ابن عادل الحنبلي في تناول مسائل الخلاف في باب المجرورات.

المبحث الخامس: ما جاء في باب التوابع:

لقد أفرد الباحث حديثاً خاصاً للتوابع في هذا البحث، وهذه التوابع تشتمل على العطف، والنعت، والتوكيد، والبدل، وقد وردت بعض المسائل الخلافية في هذا الباب عند ابن عادل الحنبلي في تفسيره، وذلك كما يلي:

في قوله سبحانه: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ"[3].

يقول ابن عادل: "هذا هو مذهب البَصْرِيين، أعني اشتراط الفعل بين المُتَعَاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، ولا يشترط أن يكون الفاصل توكيداً؛ بل أي فصل كان، نحو: "مَآ أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا[4]".

وأما الكوفيون فيجيزون ذلك من غير فاصل؛ وأنشدوا:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلا

([1]) الدر المصون، ١٠/٢٠.

([2]) التحرير والتنوير، ١٧/ ٢٨.

([3]) سورة البقرة، آية: ٣٥.

([4]) سورة الأنعام، آية: ١٤٨.

وهذا عند البصريين ضرورة لا يقاس عليه، وقد منع بعضهم أن يكون «زوجك» عطفاً على الضمير المستكن في «أسكن» ، وجعله من عطف الجُمَلِ، بمعنى أن يكون «زوجك» مرفوعاً بفعل محذوف، أي: وَلْتَسْكُنْ زَوْجُكَ «فحذف لدلالة» اسكن «عليه، ونظيره قوله: "لاَّ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنتَ"[1]، وزعم أنه مذهب سيبويه، وكان شبهته في ذلك أن من حَقّ المعطوف حلوله محل المعطوف عليه، ولا يصح هنا حلول» زوجك «محلّ الضمير لأنّ فاعل فعل الأمر الواحد المذكور نحو: قُمْ واسْكُن» لا يكون"[2].

إن هذا النمط التركيبي في اللغة العربية يُحتم على المتكلم ـ في غير القرآن ـ أن يأتي بالضمير بين المعطوف والمعطوف عليه، إذ لا يصلح أن يقال: اذهب وعبد الله، على أساس العطف، وإنما يصلح في مثل هذا النمط التركيبي أن يقال: اذهب أنت وعبد الله، إذ لا يصلح العطف على الضمير المستتر[3].

في حين أن المبرد قد أشار إلى مسألة الخلاف ضمنياً في كتابه، وذلك حين جوّز أن يُعطف على الضمير المستتر من غير فاصل بينهما، إذ هذا النمط وُصِف عنده بأنه قبيح، وأن الأجود فيه أن يفصل بين المتعاطفين فاصل أياً كان، سواء أكان توكيداً أم غير ذلك، وهو مذهب البصريين كما رأينا[4].

ولقد أجاز ابن مالك أن يؤكد الضمير المتصل بالمنفصل، وضرب مثلاً لهذا النمط التركيبي بالآية القرآنية الكريمة، وهذا هو رأي البصريين، غير أنه لم يتعرض لرأي الكوفيين[5].

ومن ناحية أخرى فإن المرادي قد جعل هذه الآية الكريمة من باب عطف الجمل، إذ لا يصلح أن يعطف على الضمير المستتر من غير مباشرة العامل ـ وهو اسكن في الآية ـ ففي هذه الحالة يكون العطف من باب عطف الجمل، أي: ولتسكن زوجك[6].

إن آراء النحاة السابقة لا تخرج عن دائرة الآراء التي ذكرها ابن عادل الحنبلي في تفسيره للآية الكريمة، بل إنهم جميعاً كانوا يدورون في فلك تلك الآراء التي ينسب بعضها للبصريين، والكوفيين، في حين أن المرادي اختلف برأي منفصل عن الرأيين الأساسيين للبصريين والكوفيين.

وعموماً فإن سياق الحديث عند ابن عادل الحنبلي يدلنا على أنه يميل إلى رأي البصريين دون رأي الكوفيين، وذلك متمثل في رده للبيت الشعري الذي استشهد به الكوفيون لبيان صحة مذهبهم، وبيّن أن

---

(1) سورة طه، آية: ٥٨.

(2) اللباب في علوم الكتاب، ٥٤٧/١.

(3) الكتاب، ٢٤٧/١.

(4) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت: ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، د.ت، ٢١٠/٣.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١١٨٤/٣.

(6) توضيح المقاصد والمسالك، ١٠٢٥/٢.

هذا البيت من باب الشذوذ، وهو لا يقاس عليه، ومن هنا فيمكننا أن نرى أن موقف ابن عادل الحنبلي متمثل بتأييده لرأي البصريين، ورده لرأي الكوفيين، وإن كان هذا التأييد والرد غير صريح.

وفي قوله سبحانه وتعالى: "أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ"(١).

يقول ابن عادل الحنبلي: "قوله: «ويَعْلَمَ» العامة على فتح الميم، وفيها تخريجان:

أحدهما: وهو الأشهر – أن الفعل منصوب، ثم هل نصبه ب «أن» مقدَّرة بعد الواو المقتضية للجمع كهي في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا تجمع بينهما – وهو مذهب البصريين – أو بواو الصرف – وهو مذهب الكوفيين – يعنون أنه كان من حق الفعل أن يُعْرَب بإعراب ما قبله، فلما جاءت الواو صرفته إلى وجهٍ آخرَ من الإعراب"(٢).

ويبين سيبويه أن اللام الداخلة على الفعل في الآية الكريمة إنما هي ناصبة له، وذلك بـ "أن" مضمرة فيها، وهو مذهب البصريين(٣).

ويقول ابن السراج في هذه الآية الكريمة: " وإنما وقع النصب في باب الواو والفاء في غير الواجب؛ لأنه لو كان الفعلُ المعطوف عليه واجبًا لم يبنِ الخلاف فيصلحُ إضمارُ "أنْ""(٤).

وهذا ابن السراج أيضاً يقف مع رأي البصريين، ويبين أن الفعل في الآية الكريمة منتصب بإضمار "أن"، وأنه ليس من باب واو الصرف.

ويذكر لنا ابن هشام أن هذه الواو في كتاب الله تعالى تسمى واو الصرف، وأنها تنصب الفعل بعدها دون خلاف عند أهل الكوفة، فهذه إشارة واضحة منه لمذهب الكوفيين في هذه الواو(٥).

إن ابن عادل الحنبلي حين أورد هذه المسألة الخلافية لم يبين لنا موقفه الواضح من الترجيح فيها، إذ هو لا يقف إلى جانب رأي من هذين الرأيين، بل اكتفى بسرد الرأيين دون تفصيل واضح، وكان موقفه محايداً، وهذا الموقف كثيراً ما رأيناه في غير هذه المسألة من تفسير ابن عادل.

وفي قوله سبحانه: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ"(٦).

يقول ابن عادل: "ورفعُ «طَعَامُ» على أحد ثلاثة أوجه:

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٤٢.

(٢) اللباب في علوم الكتاب، ٥/٥٦٤.

(٣) الكتاب، ٣/٤٤.

(٤) الأصول في النحو، ٢/١٥٥.

(٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام ت: ٧٦١هـ، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م، ٤٥٢.

(٦) سورة المائدة، آية: ٩٥.

أحدها: أنه بدل من «كَفَّارةٌ» ؛ إذ هي من جنسه.

الثاني: أنه بيانٌ لها؛ كما تقدَّم، قاله الفارسيُّ. وردَّه أبو حيان؛ بأنَّ مذهبَ البصريِّين اختصاصُ عطفِ البيانِ بالمعارفِ دون النكرات، قال شهاب الدين: أبو عَلِيٍّ يُخالِفُ في ذلك، ويستدلُّ بأدلَّة، منها قوله تعالى: "شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ"[1]، ف «زَيْتُونَةٍ» عنده عطفُ بيان ل «شَجَرَة» ، وكذا قوله تعالى: "مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ"[2]، ف «صَدِيد» عنده بدلٌ من «مَاءٍ» ، والبدلُ فيهما محتملٌ؛ فلا حُجَّةَ له، والبدل قد يجيء للبيان"[3].

وكما رأينا في مسائل سابقة، فإن السمين الحلبي يورد نص ابن عادل نفسه، الأمر الذي يدلنا على أن ابن عادل الحنبلي كثير الأخذ عن السمين الحلبي، وهو لا يختلف كثيراً عن آرائه وأقواله[4].

أما النحاة فإننا نجدهم يشيرون إلى أن كثيراً ما يأتي عطف البيان مختصاً بالمعارف دون النكرات، غير أن هذا الاختصاص بالنسبة لعطف البيان ليس على سبيل الإلزام والحتمية والوجوب، بل إنما هو على الأغلب الأكثر في كلام العرب[5].

ولقد أشار الأشموني إلى أن الكوفيين يرون بأن عطف البيان يأتي مختصاً بالمعارف والنكرات، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، في حين أنه يشير إلى أن البصريين قد منعوا أن يأتي عطف البيان من النكرات، وأن ما استُشهِد به من شواهد لغوية إنما هي على البدل وليس على عطف البيان، وإنما عطف البيان مختص بالمعارف[6].

ومما سبق يتبين لنا أن ابن عادل الحنبلي قد أشار إلى هذه المسألة الخلافية بين النحاة، غير أن إشارته تلك لم تكن واضحة الترجيح، فموقف ابن عادل تمثل بسرد الآراء وإيضاح الحجج ما أمكن ذلك، ثم إنه لا يميل إلى مذهب الكوفيين، بل يميل لمذهب البصريين، وهذا يمكننا أن نراه من خلال سياق الحديث عنده.

وبهذا الكلام نكون قد انتهينا من هذا المبحث، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يلهمنا الصواب في ما وصلنا إليه من نتائج.

الخاتمة:

ولا بد للباحث بعد هذا السرد الطويل لبعض مسائل الخلاف عند ابن عادل الحنبلي في تفسيره، وبيان موقفه منها، لا بد للباحث أن يشير إلى بعض النتائج، وهي كما يلي:

---

(1) سورة النور، آية: ٣٥.

(2) سورة إبراهيم، آية: ١٦.

(3) اللباب في علوم الكتاب، ٧/ ٥٢٥.

(4) ينظر: الدر المصون، ٤/٤٢٥.

(5) ينظر: أوضح المسالك، ٣/٣١١.

(6) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٢/٣٥٧.

أولاً: إن ابن عادل الحنبلي في كثير من المسائل الخلافية لم يبدِ وجهة نظر خاصة به، أو حتى لم يرجح قولاً على قول، ولم يقف إلى جانب رأي دون آخر، وهذا قد يكون دليلاً على موضوعية كبيرة عنده.

ثانياً: لقد رجح ابن عادل الحنبلي في بعض المواضع الخلافية رأي البصريين صراحة، وفي بعض آخر رجح مذهب البصريين بشكل غير مباشر، كأن يقول مثلاً: وردوا على قول الكوفيين، وما أشبه ذلك من العبارات التي تشي بأنه يميل إلى قول البصريين.

ثالثاً: لقد كان إيراد ابن عادل الحنبلي لآراء البصريين والكوفيين وما يجري بينهم من خلاف في المسائل النحوية المختلفة على سبيل السرعة والاقتضاب، ولم يكن مفصلاً في تلك المسائل، وهذا عائد في نظرنا إلى طبيعة الهدف التفسيري الذي وُضع من أجله كتاب "اللباب في علوم الكتاب"، إذ إن المسائل النحوية ترد فيه بما يخدم النواحي التفسيرية فحسب، ومن هنا لم يفصل ابن عادل كثيراً فيها.

رابعاً: نكاد نجد أكثر المسائل النحوية شيوعاً عند النحاة في تفسير ابن عادل، بل إن الأمر يتعدى ذلك فنجد بعض المسائل التي قد لا نراها في كتب النحو إلا على سبيل الذكر السريع دون إيراد للآراء جميعها.

خامساً: لم يكن قصد ابن عادل الحنبلي في إيراده للمسائل النحوية إيراد آراء الكوفيين والبصريين فحسب، بل إنه أورد بعض الآراء المنفردة لبعض النحاة والعلماء، وهذا دليل على سعة اطلاع ابن عادل في نواحي النحو، ودليل على أنه يقصد التوضيح ولا يقصد الوقوف إلى جانب مدرسة دون أخرى.

سادساً: لقد كان ابن عادل الحنبلي في إيراده للمسائل النحوية الخلافية شاملاً لأبواب النحو كافة، إذ جاءت مسائل في البناء والإعراب، والتعريف والتنكير، وجاءت مسائل أخرى ضمن باب المرفوعات، ومسائل ضمن باب المنصوبات، وأخرى ضمن المجرورات، وغيرها ضمن باب التوابع، فهذا دليل على إلمام واسع من قبل ابن عادل الحنبلي.

وأخيراً فإني أسأل الله العلي القدير، أن يجعل هذا البحث عوناً وفائدة لطلبة العلم جميعاً، وأن ينفع به، إنه الواحد القادر على ذلك، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج ت: ٣١٦هـ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، د.ت.

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ت: ١٣٩٣هـ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي ت: ١٣٩٦هـ، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري ت: ٥٧٧هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ت: ٧٦١هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، د.ت.

البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد في تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور ت: ١٣٩٣هـ، الدار التونسية، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن جزي ت: ٧٤١هـ، تحقيق: عبد الله الخالدي، مؤسسة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ت: ١٣٦٤هـ، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ت: ٦٧١هـ، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.

الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ت: ١٧٠هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان ت: ١٢٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني ت: ٩٠٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي ت: ٧٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ـ سوريا.

السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ت: ٣٢٤هـ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

السلطان سيف الدين قطز ومعركة عين جالوت، علي محمد محمد الصلابي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري ت: ٩٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة ـ السعودية، الطبعة الأولى.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ت: ٩٠٢هـ، دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان.

طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنهوي ت: ق١١هـ، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني ت: ٥٠٥هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة ـ السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت ـ لبنان.

فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسين القنوجي ت: ١٣٠٧هـ، عني بطبعه وتحقيقه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ت: ١٢٥٠هـ، دار ابن كثير، دمشق ـ سوريا، ودار الكلم الطيب، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه ت: ١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري ت: ٥٣٨هـ، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي ت: ٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي ت: ٧٧٥هـ، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

المحاضرات والمحاورات، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت: ٩١١هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية ت: ٥٤٢هـ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب كحالة ت: ١٤٠٨هـ، مكتبة المثنى، بيروت ـ لبنان، ودار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ت: ٧٦١هـ، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ت: ٥٣٨هـ، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت: ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، د.ت.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت: ٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، د.ت.